

393

الكتاب

مبادئ شريعة في فلاح راعي
ورعده نائب شيخ الامم

في سنين ثمانية

نصف

(الطبعة الاولى)

بمطبعة الخيرية

طبعة

بسم الله الرحمن الرحيم

قد شئت أن أقدوتمنا الإمام العالم الكامل ذو الفضائل المتكاثرة الذي عجز
سائر الأئمة عن حصرها وشهدت الأعداء بتقصير أنفسها عنها أبو العباس أحمد بن العلامة
شهاب الدين عبد الحلیم بن الإمام العلامة أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم
بن تيمية الحنطلي أمتع الله المسلمين بطول حياته الحمد لله الذي أرسل رسوله بالبينات وأنزل
معهم الكتاب واليزان ليقوم الناس بالقسط وأنزل الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس
وأنزل فيه من ينصره ورسوله بالغيب أن الله قري عزيز وختمهم بمحمد صلى الله عليه وسلم
لدي أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وأيده بالسلطان النصير الجامع معنى
المعنى والتلم لهداية والحجة ومعنى القدرة والسيف للنصرة والتعزيز وأشهد أن لا إله إلا الله
وحد لا شريك له شهادة خاصة خلاص الذهب لا برير وأشهد أن محمدا عبده ورسوله
صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا شهادة يكون صاحبها في حوز حريز
وما بعد في هذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية والانباء النبوية لا يستغنى عنها
الراعي والرعية اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولادة الأمور كما قال النبي صلى الله عليه
وسلم فيها ثبت عنه من غير وجه أن الله يرضي لكم ثلاثة أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن
تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناصحوهم من وراء الله أمركم (وهذه) رسالة مبنية
على آية الأمر في كتاب الله وهي قوله تعالى أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها
وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل أن الله نعماء يعظكم به أن الله كان سميعا بصيرا يأبى
الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى
الله والرسول أن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (قال العلماء)
نزلت الآية الأولى في ولاية الأمور عليهم أن يؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكموا بين
الناس أن يحكموا بالعدل ونزلت الثانية في الرعية من الحيوش وغيرهم عليهم أن يطيعوا

أولي الأمر الفاعلين لذلك في قسمهم وحكمهم ومغازيهم وغير ذلك إلا أن يأمر وأبمعصية الله فإذا أمر وأبمعصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فان تآزعوأ في شيء فادعوا إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وان لم تفعل ولا إلا امر ذلك أطيعوا فيما يأمر ونه من طاعة الله لان ذلك من طاعة الله ورسوله وأديت حقوقهم اليهم كما أمر الله ورسوله وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واذا كانت الآية قد أوتجت اداء الامانات إلى أهلها والحكم بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة والولاية الصالحة

(فصل) أما اداء الامانات ففيه نوعان أحدهما الولايات وهو كان سبب نزول الآية فان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة وتسلم مفاتيح الكعبة من بني شيبه طلبها منه العباس ليجمع له بين سقاية الحاج وسدانة البيت فانزل الله هذه الآية بدفع مفاتيح الكعبة إلى بني شيبه فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل قال النبي صلى الله عليه وسلم من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً وهو يجده من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله وفي رواية من قدر رجلاً عملاً على عصاة وهو يجده في تلك العصابة رضى منه فقد خان الله وخان رسوله وخان المؤمنين رواء الحاكم في صحيحه وروى بعضهم انه من قول عمر لابن عمر روى ذلك عنه وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولي رجلاً لمودة وقرابة بينها فقد خان الله ورسوله والمسلمين وهذا واجب عليه فيجب عليه البحث عن المستحقين للولايات من نوابه على الأمصار من الأمراء الذين هم نواب ذى السطان بالقضاة ومن أمراء الاجناد ومقدمي العساكر انصغار والكبار وولاية الاموال من الوزراء والكتاب والشادين والسعاة على الخراج والصدقات وغير ذلك من الاموال التي للمسلمين وعلى كل واحد من هؤلاء أن يستنب و يستعمل أصلح من يجده وينتهي ذلك إلى اثمة الصلاة والمؤذنين والمقرئين والمعلمين وأمير الحاج والبرد والعيون الذين هم اقتصاد وخزان الاموال وحراس الحصون والحدادين الذين هم البوابون على الحصينة

والمدائن وبقاء العساكر الكبار والصغار وعرفاء القبائل والأسواق ورؤساء القرى الذين هم البهاقين فيجب على كل من ولى شيئا من أمر المسلمين من هؤلاء وغيرهم أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصح من يقدر عليه ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق في الطاب بل ذلك سبب الشح فان في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قومًا دخلوا عليه فسأوه ولاية فقال أنا لا تولى أمرنا هذا من طابعه وقال لعبد الرحمن بن سمرة يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة فانك إن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها وإن أعطيتها عن مسألة وكانت في غير وجه في الصحيحين وقال صلى الله عليه وسلم من طاب القضاء واستعان عليه وكل ليا ومن لم يعذب القضاء ولم يستعن عليه أنزل الله إليه ما يكايده رواء أهل السنن فان عدل عن لاحق الأصاح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو للاء عتاقة أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والرومية أو برتبة أو خداه منه من مل ومنفعة أو غير ذلك من الأسباب أو نضج في قلبه عن لاحق وعدوة بينهما فتدخل الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهي عنه في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله ورسوله ولا تخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون ثم قال وأعلموا أنكم موافقكم ولا تكفون الله عند أجر عظيم فان تبرأ لجهل ولد أو اعتيق قديور في بعض الولايات أو يعطيه ما لا يستحقه فيكون قد خان أمته وكذلك قديور في زيادة في مال أو حفظه بأخذه ما لا يستحقه أو محاباة من يدها عنه في بعض الولايات فيكون قد خان الله ورسوله وخان أمته ثم إن الأودي للإمانة مع مخافة هو أمانة الله فيحتمض في أهله وماله بصدور منافع هو ما عاقبه الله بنقيض قصده فيذل أهله ويذهب ماله وفي ذلك الحكيم المشهور أن بعض خلفاء بني العباس سأل بعض العلماء أن يحدثه عما أدرك فقال أدركت عمر بن عبد العزيز فقيلا له يا أمير المؤمنين أفغرت أفواه بنيك من هذا المار وتركتهم فقر لا شيء لهم وكان في مرض موته فقال أدخلوهم على فأدخلوهم وهم بضعة عشر ذكرا ليس فيهم بالغ فمد رآهم ذرفت عينا ثم قال يا بني والله ما منعكم حقها ولكم ولم أكن بالذي أخذت منكم فادفعها إليكم وإنما أنتم أحد رجلين إما صالح فالله يتولى الصالحين وإما غير صالح

فلا أنرك له ما يستعين به على معصية الله قوموا عنى قال فلقد رأيت بعض ولده حمل على مائة
فرس في سبيل الله يعنى أعطاهما لمن يغزو عليها قلت هذا وقد كان خليفة المسلمين من أقصى
المشرق بلاد الترك الى أقصى المغرب بلاد الاندلس وغيرها ومن جزائر قبرص وشمشور
الشام والعواصم كطرسوس ونحوها الى أقصى اليمن وانما أخذ كل واحد من أولاده من
تركته شيئا يقال أقل من عشرين درهما قال وحضرت بعض الخلفاء وقد اقتسم تركته
بنوه فأخذ كل واحد منهم ستة آلاف دينار ولقد رأيت بعضهم يتكفف الناس أى يسألهم
بكفه وفي هذا الباب من الحكايات والوقائع المشاهدة في الزمان والمسموعة عما قبله
ما فيه عبرة لكل ذى لب * وقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الولاية أمانة
يجب أدائها في مواضع مثل ما تقدم ومثل قوله لابي ذر رضي الله عنه في الامارة انها مائة
وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحتمها وأدى الذى عليه فيها رواد مسلم وروى
البيهقي في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال 'ذا ضيقت
الامانة انتظر الساعة قيل يا رسول الله وما ضايعتها قال اذا وسد الامر الى غير أهله فانتظر
الساعة وقد أجمع المسلمون على معنى هذا فان وصى اليتيم وناظر الوقف ووكل الرجل
في ماله عليه أن يتصرف له بلا صاحب فالصاحح كما قال الله ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي
أحسن ولم يقل الا بالتي هي حسنة وذلك لان الوالى راع على الناس بمنزلة راعي النعم كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالامام الذى على الناس راع
وهو مسؤول عن رعيته والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته والولد راع في
مال أبيه وهو مسؤول عنه والرجل راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته الا فكلكم
راع وكلكم مسؤول عن رعيته أخرجه في الصحيحين وقال صلى الله عليه وسلم ما من راع
يستر عيه الله رعيته يموت يوم يموت وهو غاشى * الا حرم الله عليه راحة الجنة ورواه مسلم
* ودخل أبو مسام الخولاني على معاوية بن أبي سفيان فقال السلام عليك أيها الاجير
فقالوا قل السلام عليك أيها الامير فقال السلام عليك أيها الاجير فقالوا قل بها لامير فقال
السلام عليك أيها الاجير فقالوا قل الامير فقال معاوية دعوا أبا مسام فانه أعلم بما يقوله

فقل إنما أنت أجير استأجرك رب هذه النعم لرعايتها فإن أنت هنت جرباها وداويت مرضاها وحبست أولها على آخرها وفاك سيدها أجرك وإن أنت لم تهنا جرباها ولم تداو مرضاها ولم تحبس أولها على آخرها عاقبك سيدها وهذا ظاهر في الاعتبار فإن الخلق عباد الله والولاية نواب الله على عباده وهم وكلاء العباد على نفوسهم بمنزلة أحد الشريكين مع الآخر ففهم معنى الولاية والوكالة ثم الولي والوكيل متى استتاب في أموره رجلا وترك من هو أصلح للتجارة أو العقار منه وباع السلعة بثمن وهو يجد من يشتريها بخير من ذلك الثمن فقد خان صاحبه لا سيما إن كان بين من حباؤه وبينه مودة أو قرابة فإن صاحبه يفضله ويذمه ويرى أنه قد خانته وداهن قريبه أو صديقه

فصل إذا عرف هذا فليس عليه أن يستعمل إلا أصلح الموجود وقد لا يكون في وجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه وإذا فعل ذلك بعد الاجتهاد اثنام وأخذ له ولاية بحقه فقد أدى الأمانة وقام بالواجب في هذا وصار في هذا الموضع من أئمة العدل والمقسطين عند الله وإن اختل بعض الأمور بسبب من غيره إذ لم يمكن إلا ذلك فإن الله يقول فاتقوا الله ما استطعتم ويقول لا يكلف الله نفسا إلا وسعها وقال في الجهاد فقاتل في سبيل الله لا تكلف الانفسك وحرر عن المؤمنين وقال يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم فمن أدى الواجب المقدور عليه فقد اهتدى وقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أخرجه في الصحيحين لكن إن كان منه عجز ولا حاجة إليه أو خيانة عوقب على ذلك وينبغي أن يعرف الأصابع في كل منصب فإن الولاية لها ركنان القوة والأمانة كما قال تعالى إن خير من استأجرت القوي الأمين وقال صاحب مصر ليوسف عليه السلام لا شك اليوم لدينا مكيّن أمين وقال تعالى في صفة جبريل أنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين والقوة في كل ولاية بحسبها فالقوة في إمارة الحرب ترجع إلى شجاعة القلب وإلى الخبرة بالحروب والمخادعة فيها فإن الحرب خدعة وإلى القدرة على أنواع القتال من رمي وطمع وضرب وركوب وكروفر ونحو ذلك كما قال الله تعالى

وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وقال النبي صلى الله عليه وسلم ارموا واركبوا وان ترموا أحب إلى من أن تركبوا ومن تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا وفي رواية فهي نعمة جدها رواه مسلم والقوة في الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعبد الذي دل عليه الكتاب والسنة وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام والأمانة ترجع إلى خشية الله وأن لا يشتري بآياته ثمنا قليلا وترك خشية الناس وهذه الخصال الثلاث التي اتخذها الله على كل حكم على الناس في قوله تعالى فلا تخشوا الناس واخشوني ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فرجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل قضى بين الناس على جهل فهو في النار ورجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة رواه أهل السنن والقاضي اسم لكل من قضى بين اثنين وحكم بينهما سواء كان خائفة أو سلطانا أو نائبا أو واليا أو كان منصوبا ليقضى بالشرع أو نائبا له حتى من يحكم بين الصديان في الخطوط إذا تحايروا هكذا ذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر

﴿فصل﴾ اجتماع القوة والأمانة في الناس قليل ولهذا كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول اللهم أشكو إليك جلد الفاجر وعجز البقية فالواجب في كل ولاية أن يصاح بحسبها فإذا تعين رجلان أحدهما أعظم أمانة والآخر أعظم قوة قدم أنهما مالك ولاية وأقلهما ضرر فيها فيقدم في إمارة الحروب الرجل القوي الشجاع وإن فيه كان فجور عن الرجل الضعيف العاجز وإن كان آمينا كما مثل الإمام أحمد عن الرجلين يكونان أميرين في الغزو واحد قوي فاجر والآخر صالح ضعيف مع أيهما يغزي فقال أما الفاجر اتقوى فتوته للمسلمين وفجوره على نفسه وأما الصالح الضعيف فصلاحه لنفسه وضعفه على المسلمين فيغزي مع القوي الفاجر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر وروى باقوام لا خلاق لهم فإذا لم يكن فاجرا كان أو في إمارة الحرب ممن هو أصالح منه في الدين إذا لم يسد مسده ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعمل خالد بن الوليد على الحرب منذ أسلم وقال إن خالد سيف سله الله على المشركين مع أنه أحيانا كان قد يعمل

منكره: نبي صلى الله عليه وسلم حتى انه مرة رفع يديه الى السماء وقال اللهم اني ابرأ اليك
 من فعل خديك ارسله الى جذية تقتلهم واخذ اموالهم بنوع شبهة ولم يكن يجوز ذلك
 ونكره عليه بعض من معه من الصحابة حتى وداهم النبي صلى الله عليه وسلم وضمن اموالهم
 ومع هذا فما زال يقدمه في اماره الحرب لانه كان اصالح في هذا الباب من غيره وفعل ما فعل
 بنوع أول وكان ابوذر رضي الله عنه اصلح منه في الامانة والصدق ومع هذا فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم يا باذرني اراك ضعيفا اني احب اليك ما احب لنفسي لا تأمرن على اثنين
 ولا تأمرن ما لا يحب روى عنه سلمة بنى اذر عن الامارة والولاية لانه رآه ضعيفا مع انه قد روى
 ما صلت الحصراء ولا تات اغبراء اصدق لهجة من ابي ذر وامر النبي صلى الله عليه وسلم
 مرة عمرو بن لعدس في غزوة ذات الاسل استعطافا لقاربه الذين بعث اليهم على من هم
 ضل منه وامر اسامة بن زيد لاجل رايه ولذلك كان يستعمل الرجل لمصاحبة راجحة
 مع انه كان يكون مع الامير من هو افضل منه في العلم واليمان وهكذا ابو بكر خليفة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه ما زال يستعمل خالد في حرب اهل الردة وفي
 فتوح العراق وشام ويذكر منه هفوات كان له فيها تأويل وقد ذكر له عنه انه كان له فيها
 هفوات لم يزل من اجابها ان عتبه عابها ترجح ان المصاحبة على المنفعة تدني بقائه وان غيرهم
 يكسب ثوابه مقاهه لان متولى الكبير اذا كان خافقه يميل الى اللين فينبغي ان يكون خلق نائبه
 تيسر في الشدة وان كان خافقه يميل الى الشدة فينبغي ان يكون خافق نائبه يميل الى اللين
 يعتمد الامر وهذا كان ابو بكر الصديق رضي الله عنه يؤثر استنابة خالد وكان عمر بن
 حذافه رضي الله عنه يؤثر عزل خالد واستنابة ابي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه لان خالد
 كان شديدا كعمر بن الخطاب واباعيدة كانا كابي بكر وكان الاصاح لكل منهما ان
 يولي من ولاه يكون امره معتدلا ويكون بذلك من خائفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انبي هو معتدل حتى قال النبي صلى الله عليه وسلم ان انبي الرحمة ان انبي الملاحمة وقال أنا
 الله حيوك القتال وأمتي وسط قال الله تعالى فيهم أشداء على الكفار ورحماء بينهم تراهم ركعا
 سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا وقال تعالى أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين

ولهذا لما تولى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما صارا كاملين في الولاية واعتدل منهما ما كان
ينسب ان فيه الى احدي الطرفين في حياة النبي صلى الله عليه وسلم من لين أحدهما وشدّة
الآخر حتى قال فيهما النبي صلى الله عليه وسلم اقتموا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وظهر
من أبي بكر من شجاعة القلب في قتال أهل الردّة وغيرهم ما برز به على عمر وسائر الصحابة
رضي الله عنهم أجمعين وان كانت الحاجة في الولاية الى الأمانة أشدّ قدم الأمين مثل حفظ
الإموال ونحوها فاما استخراجها وحفظها فلا بد فيه من قوة وأمانة فيؤلى عاينها شاد قوي
يستخرج ثقتها وكاتب أمين يحفظها بخبرته وأمانته وكنت في امارّة الحرب اذا أمر الامير
بمشاورة أولى العلم والدين جمع بين المصلحتين وهكذا في سائر الولايات اذا لم تتم المصلحة
برجل واحد جمع بين عدل فلا بد من ترجيح الأصابع أو تعدد المولى اذا لم تقع الكفاية بواحد
تام ويقدم في ولاية القضاء العلم الاورع الا كفاؤان كان أحدهما علم والاخر أورع قدم
فيما قد يظهر حكمه ويخاف في الهوى الاورع وفيما يدق حكمه ويخاف فيه الاشتباه لا علم
ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات
ويحب العقل عند حلول الشهوات ويقدمان على الأكفان كان القاضي مؤيداً تأييداً تاماً
من جهة والى الحرب أو العامة ويقدم الا كفاؤان كان القضاء يحتاج الى قوة واعانة للقاضي
أكثر من حاجته الى مزيد العلم والورع فان القاضي انما يحتاج أن يكون عايداً لا قادراً
بل وكذلك كل وال للمساكين فاي صفة من هذه الصفات نقصت ظهر الخلل بسببه
وانكفوتة اما بغير ورهة واما باحسان ورغبة وفي الحقيقة فلا بد منها في بعض بعض
العلماء اذا لم يوجد من يولي القضاء الا علم فاقى أو جاهل دين قايرها يقدر فقال ان كانت
الحاجة الى الدين أكثر اغلبة الفساد قدم الدين وان كانت الحاجة الى الدين أكثر خفاء
الحكومات قدم العلم واكثر العلماء يقدمون ذا الدين فان الأئمة متفقون على انه لا بد في
المتولى من ان يكون عادلاً لا اهلاً للشهادة واختلافه واقفي اشتراط العلم هل يجب ان يكون
مجتهداً او يجوز ان يكون مقلداً او الواجب تولية الامثل فالامثل كيفما تسرع على ثلاثة
أقوال وبسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع ومع أنه يجوز تولية غير الأهل

الضرورة إذا كان أصاح الموجود فيجب مع ذلك السعي في إصلاح الأحوال حتى
يكمل في الناس ما لا بد لهم منه من أمور الولايات والامارات ونحوها كما يجب على
المعسر السعي في وفاء دينه وإن كان في الحال لا يطلب منه إلا ما يقدر عليه وكما يجب
الاستعداد للجهاد بأعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز فإن ما لا يتم الواجب
إلا به فهو واجب بخلاف الاستطاعة في الحج ونحوها فإنه لا يجب تحصيلها لأن الواجب
هناك لا يتم إلا بها

(فصل) والمهم في هذا الباب معرفة الأصاح وذلك أن ما يتم بمعرفة مقصود الولاية ومعرفة
طريق المقصود فإذا عرفت المقاصد والوسائل تم الأمر فلهذا الماغاب على أكثر الملوك
قصد الدنيا دون الدين قدموا في ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد وكان من يطلب رئاسة
نفسه يؤثر تقديم من يقيم رئاسته وقد كانت السنة أن الذي يصلي بالمسلمين الجمعة والجماعة
ويخطب بهم هم أمراء الحرب الذين هم نواب ذي السلطان على الجند ولهذا ما قدم النبي صلى
الله عليه وسلم أبكر في الصلاة قدمه المسلمون في إمارة الحرب وغيرها وكان النبي صلى الله
عليه وسلم إذا بعث أميراً على حرب كان هو الذي يؤمره بالصلاة بأصحابه وكذلك إذا
استعمل رجلاً نائباً على مدينة كما استعمل عتاب بن أسيد على مكة وعثمان بن أبي العاص على
الطائف وعلياً ومعاذاً وأباموسى على اليمن وعمرو بن حزم على نجران كان نائبه هو الذي
يصلي بهم ويقيم فيهم الحدود وغيرها مما يفعله أمير الحرب وكذلك كان خفاؤه بعدمه ومن
يعدهم من الملوك الأمويين وبعض العباسيين وذلك لأن أهم أمر الدين الصلاة والجهاد
ولهذا كانت أكثر الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة والجهاد وكان إذا عاد
مريضاً يقول اللهم شف عبدك يشهد لك صلاة وينسأ لك عدواً ولما بعث النبي صلى الله
عليه وسلم معاذاً إلى نعيم قال يا معاذ إن أهم أمرك عندي الصلاة وكذلك كان عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه يكتب إلى عماله إن أهم أموركم عندي الصلاة فمن حافظ
عليها وحفظها حفظ دينه ومن ضيعها كان لمن سواها من عمله أشد اضراراً وذلك لأن
النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلاة عماد الدين فإذا أقام التولي عماد الدين فالصلاة

تنبى عن الفحشاء والمنكر وهى التى تعين الناس على ما سواها من الطاعات كما قال الله تعالى
واستعينوا بالصبر والصلاة وانها لكيرة الا على الخاشعين وقد سبحانه وتعالى يا ايها
الذين امنوا استعينوا بالصبر والصلاة ان الله مع الصابرين وقال لبيك وامرأهك
بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للمتقوى وقال تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ان الله هو
الرزاق ذو القوة المتين فالله صود الواجب بالولايات اصلاح دين الخلق الذى متى فاتهم
خسر واخسر انما يبتاعون لم ينفعهم ما نعموا به فى الدنيا واصلاح ما لا يقوم الدين الا به من امر
دنياهم وهو نوعان قسم المسال بين مستحقه وشقوبات المعتدين فمن لم يمتدأصلح له دينه
ودنياء ولهذا كان عمر بن الخطاب يقول انما بعثت عمالي اليكم ليعلموكم كتاب ربكم
وسنة نبيكم ويقيموا دينكم فلما تغيرت الرعية من وجهه والرعاة من وجهه تناقضت
الامور فاذا اجتهد الراعى فى اصلاح دينهم ودنياءهم بحسب الامكان كان من افضل اهل
زمانه وكان من افضل المجاهدين فى سبيل الله فقد روى يوم من امام عادل افضل من
عبادة ستين سنة وفى مسند الامام احمد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال احب الخلق الى
الله امام عادل وابغضهم اليه امام جائر وفى صحيحين عن ابي هريرة رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب
نشأ فى عبادة الله ورجل قابله معاق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا فى الله
اجتمعا على ذلك وتفرقا عليه ورجل ذكر الله خليا ففاضت عيناه ورجل دعته امرأة
ذات منصب وجمال الى نفسها فقال انى اخاف الله رب العالمين ورجل تصدق بصدقة
فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه وفى صحيح مسلم عن عياض بن حماد رضى الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الجنة ثلاثة سلطان مقسط ورجل رحيم رقيق
القلب بكل ذى قربي ومسلم ورجل غنى عفيف متصدق وفى السنن عنه صلى الله عليه وسلم
انه قال الساعى على الصدقة بالحق كالمجاهد فى سبيل الله وقد قال الله تعالى لم امر بجهاد
وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقيل للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول

الله لرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء فأى ذلك فى سبيل الله فقال من
 فتن تكون كلمة الله هي العليا فهو فى سبيل الله أخر جاء فى الصحيحين فالقصد أن يكون
 الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الله اسم جامع لكلماته التي تضمنها كتابه
 وهكذا قال تعالى لقد أرسلنا رسلك بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم
 الناس بالقسط فالقصد من إرسال الرسل وأنزال الكتب أن يقوم الناس بالقسط
 فى حقوق الله وحقوق خلقه ثم قال تعالى وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع
 للناس ويعلم الله من ينصره ورسوله بالغيب فمن عدل عن الكتاب قوم بالحديد ولهذا
 كان قوم الدين بالمصحف والسيف وقد روي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما
 قال مر بأرسول الله صلى الله عليه وسلم أن نضرب بهذا معنى السياف من عدل عن هذا
 بهى مصحف فإذا كان هذا هو المقصود فإنه يتوسل إليه بالأقرب فالأقرب وينظر فى
 لرب بن أيهما كان أقرب إلى المقصود ولي فإذا كانت الولاية مثلاً امامة صلاة فقط قدم
 من تسميه النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان يؤم يقوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا فى
 التمسوا سنة علمهم بالسنة فإن كانوا فى السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا فى الهجرة
 سواء فأقدمهم سناً ولا يؤمن الرجل فى سبطائه ولا يجلس على تكريمه إلا بأذنه رواه مسلم
 فإذا كان رجلان أو خي أسماجهما أقرع بينهما كما أقرع سعد بن أبي وقاص بين الناس
 يوم تبعية ما تشاجروا على الأذان متابعة لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم الناس ما فى النداء
 والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا فإذا كان التقديم بأمر الله إذا
 تميزت روافقه هو الأبرج حيث التمرعة إذا خفى الأمر كان التولى قد أدى الأمانات فى
 الولايات إلى أهلها

فصل فى القسم الثانى من الأمانات الأموال كما قال تعالى فى الديون فإن أمن بضمكم بعضاً
 فليؤد آنسى وامن أماته وليتق الله ربهم ويدخل فى هذا القسم الأعيان والديون الخاصة
 والعامية مثل رد الودائع ومال الشريك والموكل والمضارب وما المولى من اليتيم وأهل
 الوقف ونحو ذلك وكذلك وفاء الديون من ائمان المبيعات وبذل القرض وصدقات النساء

وأجور المنافع ونحو ذلك وقد قال الله تعالى إن الإنسان خلق هلو عا إذا مسه امر جزوعا
 وإذا مسه الخير منوعا إلا المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون والذين في أموالهم حق
 معلوم للسائل والمحروم إلى قوله والذين هم لاماناتهم وعهدهم راعون وقد تعلى
 أنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيما
 أي لا تخاصم عنهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم أدا الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من
 خانك وقال النبي صلى الله عليه وسلم المؤمن من أمانة المسلمون على دماءهم ودمورهم
 والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما بهي الله عنه واجتهد من
 جاهد نفسه في ذات الله وهو حديث صحيح بعضه في الصحيحين وبعضه في سنن الترمذي
 وقال صلى الله عليه وسلم لم من أخذ أموال الناس يريد أداءها أداه الله عنه ومن أخذها
 يريد اتلافها اتلفه الله رواء البخاري وإذا كان الله قد أوجب أداء الامارات في
 قبضت بحق ففيه تنبيه على وجوب أداء الغصب والسرقة والخيانة ونحو ذلك من
 المظالم وكذلك أداء العارية وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وقد
 في خطبته العارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غرم إن تقي
 أعطي كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وهذا انقسم يتناول الولاية والرعية فكل
 كل منهما أن يؤدي إلى الآخر ما يجب أداءه إليه فعلى ذي السطان أن يؤدي في المعاش
 يؤتوا لكل ذي حق حقه وعلى جباة الأموال كاهل الديوان أن يؤدي إلى ذي
 السطان ما يجب إتياءه إليه وكذلك على الرعية الذين يجب عليهم الختوق وإيسار عيانتهم
 يطلبوا من ولاية الأموال ما لا يستحقونه فيكونون من جنس من قول الله تعالى فيه ومنهم
 من إمرك في صدقات فإن أعطوا منها رضوانا لم يعطوا منها داءهم يسحقون ورجو
 أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيئتنا الله من فضله ورسوله آتانا الله
 راغبون إنما الصدقات للفقراء والمساكين والمسلمين سائما والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب
 والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ولا هم أن يمنعوا
 الساطان ما يجب دفعه إليه من الحقوق وإن كان ظاننا كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم

لما ذكر جور الولاية فقال أدوا إليهم الذي لهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم ففي الصحيحين
 عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كانت بنو إسرائيل تسوسهم
 الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وأنه لا نبي بعدي وسيكون خلفاء ويكثرون قالوا فما
 تأمرنا قال أوفوا ببيعة الأول فالأول ثم أعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم
 وفيها عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنكم سترون
 بعدي أثره وأمورا تنكرونها قالوا فما تأمرنا يا رسول الله قال أدوا إليهم حقهم واسألوا
 الله حقكم وإيسر لولاية الأموال أن يقسموها بحسب أهوائهم كما يقسم المالك ملكه فأنما
 هم أمناء ونواب وكلاء ليسوا ملا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إني والله لا أعطى أحدا ولا
 أمتع أحدا وإنما أنا قاسم أضع حيث أمرت رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه نحوه
 فهذا رسول رب العالمين قد أخبر أنه ليس أمتع وأعطى بارادته واختياره كما يفعل ذلك
 مالك الذي أبيع له التصرف في ماله وكما يفعل ذلك الملوك الذين يعطون من أحبوا ويمنعون
 من أحبوا وإنما هو عبد الله يقسم المال بأمره فيضعه حيث أمره الله تعالى وهكذا قال
 رجل لعمر بن الخطاب يا أمير المؤمنين لو وسعت على نفسك في النفقة من مال الله تعالى فقال
 له عمر أتدري ما مثلي ومثل هؤلاء كمثل قوم كانوا في سفر فجمعوا منهم ما لا يسلموه إلى
 واحد نفقته عليهم فهل يحل لذلك الرجل أن يستثر عنهم من أموالهم وحمل مرة إلى عمر
 ابن الخطاب رضي الله عنه مال عظيم من الخمس فقال إن قوما أدوا الأمانة في هذا المنة فقال
 له بعض الحاضرين نت أديت الأمانة إلى الله تعالى فأدوا إليك الأمانة ولورتعت رتعوا
 * وينبغي أن يعرف أن أولي الأمر كالسوق مانفق فيه جاب إليه هكذا قال عمر بن عبد
 العزيز رضي الله عنه فإن نفق فيه الصدق والبر والعدل والأمانة جلب إليه ذلك وإن
 نفق فيه الكذب والفجور والجور والحياة جلب إليه ذلك والذي على ولي الأمر أن يأخذ
 المسألة من حله ويضعه في حقه ولا يمنع من مستحقه وكان علي بن أبي طالب رضي الله
 عنه إذا بلغه أن بعض نوابه ظلم يقول اللهم إني لم آمرهم أن يظلموا خلقك ولا يتركو أحقك
 (فصل) الأموال السلطانية التي أصلها في الكتاب والسنة ثلاثة أصناف الضيعة والصدقة

والنبي فاما الغنيمة فهو المال المأخوذ من الكفار بالقتال ذكرها الله في سورة الانفال التي
 أنزلها في غزوة بدر وسماها أنفالا لانها زيادة في أموال المسلمين فقال يسألونك عن
 الانفال قل الانفال لله والرسول الي قوله واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة
 وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل الآية وقال فكلوا مما غنمتم
 حلالا طيبا واتقوا الله ان الله غفور رحيم وفي الصحيحين عن جابر بن عبد الله رضي الله
 عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أعطيت خمس لم يعطهم نبي قبلي نصرت بالرعب مسيرة
 شهر وجعلت لي الارض مسجدا وطهورا فإني مارجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل
 وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة
 ويبعث إلى الناس عامة وقال النبي صلى الله عليه وسلم بعثت بالسيف بين يدي الساعة حتى
 يعبد الله وحده لا شريك له وجعل رزقي تحت ظل رحمتي وجعل الذل والصغار
 على من خالف أمري ومن تشبه بقوم فهو منهم رواه أحمد في المستند عن ابن عمر
 واستشهد به البخاري قالوا جب في المغنم تخميسه وصرف الخمس إلى من ذكره الله
 تعالى وقسمة الباقي بين الغانمين قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الغنيمة لمن شهد الواقعة
 وهم الذين شهدوها للقتال قاتلوا أو لم يقاتلوا ويجب قسمها بينهم بالعدل فلا يجازي
 أحد لا لرياسته ولا لنسبه ولا لفضله كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يقسمونها
 وفي صحيح البخاري ان سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه رأى له فضلا على من دونه فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم هل تصرون وترزقون الا بضعفائكم وفي مسند أحمد عن
 سعد بن أبي وقاص قال قلت يا رسول الله الرجل يكون حامية القوم يكون سهمه وسهم
 غيره سواء قال ثكالك أمك ابن أم سعد وهل ترزقون وتصرون الا بضعفائكم
 وما زالت الغنائم تقسم بين الغانمين في دولة بني أمية وبني العباس لما كان المسلمون يغزون
 الروم والترك والبربر لكن يجوز للإمام أن ينقل من ظهر منه زيادة نكابة كسرية تسرت
 من الجيش أو رجل صعد حصنا عاليا ففتحته أو حمل على مقدم العدو فقتله فهزم العدو
 ونحو ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه كانوا ينقلون لذلك وكان ينقل السرية

في البداية الربع بعد الخمس وفي الرجعة الثالث بعد الخمس وهذا النفل قال بعض العلماء
 انه يكون من الخمس وقال بعضهم انه يكون من خمس الخمس لثلاثين فضل بعض الغنائم على
 بعض والصحيح انه يجوز من أربعة الاخماس وان كان فيه تفضيل بعضهم على بعض
 لمصلحة دينية لاهوي انفس كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مرة وهذا قول
 فقهاء الشام وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم وعلى هذا فقد قيل انه ينفل الربع والرابع والثالث
 بشرط وغير شرط وينفل الزيادة على ذلك بالشرط مثل أن يقول من دافى على قلعة
 فله كذا ومن جاء برأس فله كذا ونحو ذلك وقيل لا ينفل زيادة على الثالث ولا ينفل
 الا بالشرط وهذا قولان لأحمد وغيره وكذلك على القول الصحيح الإمام أن
 يقول من أخذ شيئا فهو له كما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد قل ذلك في
 غزوة بدر إذا رأي ذلك مصلحة راجحة على المفسدة وإذا كان الإمام يجمع الغنائم ويقسمها
 لم يجوز لأحد أن يغل منها شيئا ومن يغلل يأت بمساغل يوم القيامة فإن الغلول خيانة ولا تجوز
 النية فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فاذا ترك الإمام الجمع والقسمة وأذن في
 الأخذ أذننا جائزا فمن أخذ شيئا بلا عدوان حل له بعد تخميسه وكلما دل على الأذن فهو أذن
 وأما إذا لم يأذن وأذن أذنا غير جائز جاز للإنسان أن يأخذ مقدار ما يصيبه بالقسمة
 متحريا للعدل في ذلك ومن حرم على المسلمين جمع المغنم والحال هذه وإباح الإمام
 أن يفعل فيها ما يشاء فقد يقابل القولان فقابل الطرفين ودين الله وسط والعدل في القسمة
 أن يقسم لأرجل سهم وللقامرس ذي الفرس العربي ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفرسه
 هكذا قسم النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر ومن الفقهاء من يقول للقامرس سهمان والأول
 هو الذي دلت عليه السنة الصحيحة ولأن الفرس يحتاج إلى مؤنة نفسه وسائسه ومنفعة
 القامرس به أكثر من منفعة راجلين ومنهم من يقول يسوي بين الفرس العربي والهجيري
 في هذا ومنهم من يقول بل الهجين يسهم له سهم واحد كما روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم وأصحابه والفرس الهجين الذي تكون أمه نبطية ويسمى البرذون وبعضهم يسمى
 بالسري (١) سواء كان حصانا أو خصيا ويسمى الأكديش أو رمكة وهي الحجرة كما

الساف يسدون الحصان لقوته وحيدته وللأغارة والبيات الحجرية لأنه ليس له صهيل
ينذر العدو وفيحترزون وللسير الخصى لأنه أصبر على السير وإذا كان المنغوم مالا قد كان
للمسلمين قبل ذلك من عقار أو منقول وعرف صاحبه قبل القسمة فإنه يرد
إليه باجماع المسلمين وتقاريع المغنم وأحكامها فيه آثار وأقوال اتفق المسلمون
على بعضها وتمازعوها في بعض ذلك ليس هذا موضعها وإنما الغرض ذكر الجمل الجامعة
(فصل) وأما الصدقات فهي من سمي الله تعالى في كتابه فقدر روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم أن رجلا سأله من الصدقة فقال إن الله لم يرخص في الصدقة بقسم نبي ولا غير
ولكن جزأها ثمانية أجزاء فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك (فائدة قراء المساكين)
يجمعهم ما معنى الحاجة إلى الزكاة: إزالة الصدقة لغنى ولا لقوى مكاسب (والعالمين
عليها) هم الذين يحبونها ويحفظونها ويكتبونها ونحو ذلك (والمؤلفة قلوبهم) سئذ كرههم أن
شاء الله تعالى في مال النبي (وفي الرقاب) يدخل فيه أمانة المكاتبين واقتداء الأسرى وعتق
الرقاب هذا أقوى الأقوال فيها (والغارمين) هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاء
فيعطون وفاء ديونهم ولو كان كثيرا الآن يكونوا غرماء في معصية الله تعالى
فلا يعطون حتى يتوبوا (وفي سبيل الله) وهم الغزاة الذين لا يعطون من مال الله
ما يكفيهم لغزوهم فيعطون ما يغزون به أو تمام ما يغزون به من خيل وسلاح ونفقة
وأجرة والحج من سبيل الله كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (وابن السبيل) هو المحتاج
من بلد إلى بلد

(فصل) وأما النبي فآصله ما ذكره الله تعالى في سورة الحشر التي أنزلها الله في غزوة بني
النضير بعد بدر من قوله تعالى وما أفاء الله على رسوله منهم فاسأؤا جنتهم عليه من خيل ولا
ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير ما أفاء الله على رسوله من
أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة
بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد

، عقاب ثلث فقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله
 ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون والذين تبوءوا الدار والايمان
 من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على
 أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون والذين جاءوا من
 بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا
 للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم فذكر سبحانه وتعالى المهاجرين والانصار والذين
 جاءوا من بعدهم على ما وصف فدخل في الصنف الثالث كل من جاء على هذا الوجه الى
 يوم القيامة كما دخلوا في قوله تعالى والذين آمنوا من بعدو هاجروا وجاهدوا معكم
 فاولئك منكم وفي قوله والذين تبوءوا بحسان وفي قوله وآخريين منهم لما يلحقوا
 بهم وهو العزيز الحكيم ومعنى قوله فمأوا جفتم عليه من خيل ولا ركاب أى ما حرركتم ولا
 سقتم خيالا ولا ابالا ولهذا قال الفقهاء ان الفىء هو ما أخذ من الكفار بغير قتال لان الجفاف
 خيل والركاب هو معنى انقتال وسمى فياً لان الله أفاءه على المؤمنين أى رده عليهم من
 كفار فان الأصل ان الله تعالى انما خلق الاموال اعانة على عبادته لانه انما خلق
 خلق عبادته فالكافرون به أباح أنفسهم التي لم يعبدوها وأموالهم التي لم يستعينوا بها على
 عبادته لعباد دأمو المؤمنين الذين يعبدونه وافاء اليهم ما يستحقونه كما يعاد على الرجل ما غصب
 من ميراثه وان لم يكن قبضه قبل ذلك وهذا مثل الجزية التي على اليهود والنصارى والمسال
 أى صاحب عايشه العدو أو يهدونه الي سلطان اساميين كالحمل الذي يحمل من بلاد
 نصارى وشيوخهم وميثؤخذ من تجار أهل الحرب وهو العشر ومن تجار أهل الذمة اذا
 تجرو في غير بلادهم وهو نصف "مسره كذا" كن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يأخذ ما
 يؤخذ من أموال من ينقض العهد منهم واخراج الذي كان مضروبا في الأصل عايشهم وان
 كن قد صار بهضه على بعض اساميين ثم انه يجتمع مع الفىء جميع الاموال السلطانية التي ليست
 بمال اساميين كالأموال التي ليس لها مالك معين مثل من مات من المسلمين وليس له وارث
 معين وكان مصوب وتوارى والودائع التي تسد من معرفة أصحابها وغير ذلك من أموال

المسلمين العقار والمنقول فهذا ونحوه مال المسلمين وانما ذكر الله تعالى في القرآن النبي فقط لان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يموت على عهده ميت الاول له وارث معين اظهر الانساب في اصحابه وقدمات مرة وجل من قبيلة فدفع ميراثه الى اكبر تلك القبيلة أي اقربهم نسباً الي جدهم وقد قال بذلك طائفة من العلماء كأحمد في قول منصوص وغيره ومات رجل لم يخلف الا عتيقاً له فدفع ميراثه الي عتيقه وقال بذلك طائفة من اصحاب أحمد وغيرهم ودفع ميراث رجل الي رجل من أهل قرنته وكان صابى الله عليه وسلم هو وخلفاؤه يتوسعون في دفع ميراث الميت الي من ينه وينه سبب كما ذكرناه ولم يكن يأخذ من المسلمين الا الصدقات وكان يأمرهم أن يجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وانفسهم كما أمر الله به في كتابه ولم يكن للاموال المقبوضة والمقسومة ديوان جامع علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه بل كان يتسم المال شيئاً فلما كان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كثرا المال واتسعت البلاد وكثر الناس فجعل ديوان العطاء للمعقبات وغيرهم وديوان الخيش في هذا الزمان مشتمل على أكثره وذلك الديوان هو أهم دواوين المسلمين وكان الامصار دواوين الخراج والنفي وما يقبض من الاموال وكان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يحاسبون العمال على الصدقات والنفي وغير ذلك فصارت الاموال في هذه الازمان وما قبلها ثلاثة أنواع نوع يستحق الامام قبضه بالكتاب والسنة والاجماع كما ذكرناه وقسم يحرم أخذه بالاجماع كالجنایات التي تؤخذ من أهل القرية ليت المال لاجل قتل بينهم وان كان له وارث أو على حد أو تكب وتسعة عشر عنه العقوبة بذلك وكالمكرس التي لا يسوغ وضعها انما تقسم فيه اجتهاد وتنازع كما من له ذور حمه وليس بنى فرض ولا عصبية ونحو ذلك وكثيرا ما يقع الظلم من الولاة والرعية هؤلاء يأخذون ما لا يحل وهو لا يمنعون ما يجب كما قد يتظالم الجند والفلاحون وما قد يترد بعض الناس من الجهاد يجب وتكثر الولاة من مال الله مما لا يحل كنزهم وكذلك العقوبات على أداء الاموال فانه قد يترك منها ما يباح أو يجب وقد يفعل ما لا يحل والاصل في ذلك انه كل من عليه من يجب أدائه كرجل عنده ودیعة أو مضاربة أو شركة أو مال لو كله أو مائة

يقيم أموال وقف أو مال ليت المال أو عنده دين هو قادر على أدائه فإنه إذا امتنع من أداء الحق الواجب من عين أو دين وعرف أنه قادر على أدائه فإنه يستحق العقوبة حتى يظهر المال أو يدل على موضعه فإذا عرف المال وصير في الحبس فإنه يستوفي الحق من المال ولا حاجة إلى ضربه وإن امتنع من الدلالة على ماله ومن الایفاء ضرب حتى يؤدي الحق أو يمكن من أدائه وكذلك لو امتنع من أداء النفقة الواجبة عليه مع القدرة عاينها لم يروى عمرو بن الشريد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لي الواحد يحمل عرضه وعقوبته واد أهل السنن وذلك صلى الله عليه وسلم مظل أنفي ظلم أخرجه في أصحابه والى هو المظالم والظالم يستحق العقوبة والتعزير وهذا أصل متفق عليه أن كل من فعل محرماً أو ترك واجباً استحق العقوبة فإن لم تكن مقدرة بالشرع كانت تعزيراً يجتهد فيه ولي الأمر فيعاقب أنفي المظالم بالحبس فإن أصر عوقب بالضرب حتى يؤدي الواجب وقد نص على ذلك الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم رضي الله عنهم ولا أعلم فيه خلافاً وروى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صالح أهل خيبر على الصفراء والبيضاء والسلاح سأل بعض اليهود وهو وسعية عن حمي بن أخطب عن كنز مال حمي بن أخطب فقال أذهبته النفقات والحروب فقال لا عهد قريب والمال أكثر من ذلك فدفع النبي صلى الله عليه وسلم وسعية إلى الزبير فسه به ذاب فقال قد رأيت حياً يطوف في خربة ههنا فذهبوا فطافوا فوجدوا المسك في الخربة وهذا رجل كان ذمياً وادعى التحمل عقوبته إلا بحق وكذلك كل من كتم ما يجب إظهاره من دلالة واجبة ونحو ذلك يعاقب على ترك الواجب وما أخذوا لأموال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق فليرى الأمر العادل استخراجهم كهدايا التي يأخذونها بسبب العمل قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه هدايا العمال غلول وروى إبراهيم الحربي في كتاب الهدايا عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هدايا الأمراء غلول وفي الصحيحين عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبية على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا

أهدي إلي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال الرجل نستعمله على العمل مما ولانا الله
فيقول هذا لكم وهذا أهدي إلي فها لا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أهدي إليه أم لا
والذي نفسي بيده لا يأخذ منه شيئا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة إن كان بغير الرضاء أو
بقرة لها خوار أو شاة تيعر ثم رفع تدبه حتى رأينا عذرا بطيه اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت
ثلاثا وكذلك محاباة الولاية في المعاملة من المباينة والمؤاجرة والمضاربة والمساقاة والمزاورة
ونحو ذلك من نوع الهدية ولهذا شاطر عمر بن الخطاب رضي الله عنه من عماله من كان له
فضل ودين لا يتهم بخيانة وإنما شاطرهم بما كانوا خصوا به لأجل الولاية من محاباة
وغيرها وكان الأمر يقتضي ذلك لأنه كان أمام عدل يقسم بالسوية فلما تغير الإمام والرعية
كان الواجب على كل إنسان أن يفعل من الواجب ما يقدر عليه ويترك ما حرم عليه ولا
يحرم عليه ما أباح الله له وقد يتلى الناس من الولاية بمن يمتنع من الهدية ونحوها لتمكن بذلك
من استيفاء المظالم منهم ويترك ما أوجبه الله من قضاء حوائجهم فيكون من أخذ منهم عوضا
على كف ظلم وقضاء حاجة مباحة أحب إليهم من هذا فإن الأول قد باع آخرته بدنيا غيره
وأخسر الناس صفقة من باع آخرته بدنيا غيره وإنما الواجب كف الظلم عنهم بحسب القدرة
وقضاء حوائجهم التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها من تبايغ ذي السطان حاجتهم وتعريفه
بأمورهم ودلالته على مصالحهم وصرفه عن مفسدهم بأنواع الطرق اللطيفة وغير اللطيفة
كما يفعل ذو الأغراض من الكتاب ونحوهم في أغراضهم ففي حديث هب بن أبي هالة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أباغوني حاجة من لا يستطيع
أبلاغها فانه من أباع ذل سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها فانه من أباع ذل سلطان
تزل الأقدام وقد روى الإمام أحمد وأبو داود في سننه عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شفع لأخيه شفاعته فأهدي له عليها هدية فقبلها
فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا وروى برهم الحربي عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه قال السحت أن يطلب الحاجة للرجل فيقضى له فيهدي إليه فيقبلها وروى أيضا عن
مسروق أنه كالم ابن زياد في مضامة فردها فأهدي له صاحبها وصيغافردم عليه وقال سمعت

ابن مسعود يقول من رد عن مسلم مظلمة فرزأه عليها قليلاً أو كثيراً فهو سحت فقلت يا أبا عبد الرحمن ما كنت ترى السحت إلا الرشوة في الحكم قل ذلك كفر فأما إذا كان ولي الأمر يستخرج من العمال ما يريد أن يختص به هو وذووه فلا ينبغي إعانة واحد منهما إذ كل منهما ظالم كلص سرق من لص وكالطائفتين المقتلتين على عصية ورئاسة ولا يحمل ثلرجل أن يكون عوناً على ظلم فإن التعاون نوعان تعاون على البر والتقوى من الجهاد وإقامة الحدود واستيفاء الحقوق وإعطاء المستحقين فهذا مما أمر الله به ورسوله ومن أمسك عنه خشية أن يكون من أعوان الظلمة فقد ترك فرضاً على الأعيان أو على الكفاية متوهماً أنه متورع وما أكثر ما يشبهه الحين والفشل بالورع إذ كل منهما كف وامتسك والثاني تعاون على الإثم والعدوان كإعانة على دم معصوم أو أخذ مال معصوم أو ضرب من لا يستحق الضرب ونحو ذلك فهذا الذي حرمه الله ورسوله نعم إذا كانت الأموال قد أخذت بغير حق وقد تمرد ردها إلى أصحابها ككثير من الأموال السلطانية قال أعانة على صرف هذه الأموال في مصالح المسلمين كسداد الثغور ونفقة المقاتلة ونحو ذلك من الإعانة على البر والتقوى إذ الواجب على السلطان في هذه الأموال إذا لم يمكن معرفة أصحابها وردها عليهم ولا على ورثتهم أن يصرفها مع التوبة إن كان هو الظالم إلى مصالح المسلمين هذا هو قول جمهور العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد وهو منقول عن غير واحد من الصحابة وعلى ذلك دللت الأدلة الشرعية كما هو منصوص في موضع آخر وإن كان غيره قد أخذها فعليه هو أن يفعل بها ذلك وكذلك لو امتنع السلطان من ردها كانت الإعانة على انفاقها في مصالح أصحابها أولى من تركها يسد من يضعها على أصحابها وعلى المسلمين فإن مدار الشريعة على قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم المفسر لقوله اتقوا الله حق تقاه وعلى قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أخرجهما في الصحيحين وعلى أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها وتبطل المفسد وتقليلها فإذا تعارضت كن تحصيل أعظم المصالحين بتقويت أدناهما ودفع أعظم المفسدين مع احتمال أدناهما هو المشروع والمعين على الإثم والعدوان من أعوان الظالم على ظلمه إمام من أعوان

المظلوم على تخفيف الظلم عنه أو على أداء المظالمه فهو وكيل المظلوم لا وكيل الظالم بمنزلة الذي يقرضه أو الذي يتوكل في حمل المال له إلى الظالم مثال ذلك ولي اليتيم والوقف إذا طلب منهم منه ما لا فاجتهد في دفع ذلك: مال أقل منه إليه أو إلى غيره بعد الاجتهاد التام في الدفع فهو محسن وما على المحسنين من سبيل وكذلك وكيل المالك من المتادين والكتاب وغيرهم الذي يتوكل لهم في العقد والقبض ودفع ما يطلب منهم لا يتوكل للظالمين في الأخذ وكذلك لو وضعت مظلمة على أهل قرية أو درب أو سوق أو مدينة فتوسط رجل محسن في الدفع عنهم بغاية الامكان وقسطها بينهم على قدر طاقتهم من غير محاباة لنفسه ولا غيره ولا ارتشاء بل توكل لهم في الدفع عنهم والاعطاء كان محسناً لكن الغالب أن من يدخل في ذلك يكون وكيل الظالمين محايياً مرتشياً مخفراً لمن يريد وأخذاً ممن يريد وهذا من أكبر الغفلة الذين يحشرون في توايت من نارهم وأعوانهم وأشباهم ثم يقدفون في النار

(فصل) وأما المصارف فالواجب أن يبتدأ في القسمة بالاهم فالاهم من مصالح المساكين العامة كعطاء من يحصل للمساكين به منفعة عامة فمنهم المقاتلة الذين هم أهل النصرة والجهاد وهم أحق الناس بالفيء فانه لا يحصل الا بهم حتى اختلف الفقهاء في مال الفيء هل هو محتص بهم أو مشترك في جميع المصالح وأما سائر الاموال السطانية فجميع المصالح ووفق الاماخص به نوع كالصدقات والمنعم ومن المستحقين ذوو الولايات عليهم كولاية والقضاة والعلماء والسعاة على المال جمعاً وحفظاً وقسمة ونحو ذلك حتى أثمة الصلاة والمؤذنين ونحو ذلك وكذا صرفه في الاثمان والاجور لمساكين تقسمه من سداد تنفوس الكراع والسلاح وعمارة ما يحتاج الى عمارته من طرق الناس كالجسور والفتاح وطرق المياه كالأنهار ومن المستحقين ذوو الحاجات فان الفقهاء قد اختلفوا هل يقدمون في غير الصدقات من الفيء ونحوه على غيرهم على قولين في مذهب أحمد وغيره منهم من قال يقدمون ومنهم من قال المال له يحق بالاسلام فيشتركون فيه كما يشتركون الورثة في الميراث والصحيح أنهم يقدمون فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقدم ذوي الحاجات كما قدمهم في مال بني النضير وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليس أحد

حق بهذا المال من أحداً إنما هو الرجل وسابقتة والرجل وغداؤه والرجل وبلاؤه
والرجل وحاجته فجاءهم عمر رضي الله عنه أربعة أقسام ذوو السوابق الذين بسابقتهم
حصل المال ومن يعنى عن المسلمين في جباية ما يمتنع لهم كولاية الأمور والعلماء الذين
يجبون لهم منافع الدين والدنيا أو يبلى بلاء حسناً في دفع الضرر عنهم كالجاهدين
في سبيل الله من الأجناد والعيون من القصاد والمناحين ونحوهم والرابع ذوو الحاجات
وإذا حصل من هؤلاء متبرع فقد أغنى الله به والاعطى ما يكفيه أو قدر عمله وإذا عرفت
أن إعطاء يكون بحسب منفعة الرجل وبحسب حاجته في مال المصالح وفي الصدقات أيضاً
ثم زاد على ذلك لا يستحقه الرجل إلا كما يستحقه نظراًؤه مثل أن يكون شريكاً في
غنيمة أو ميراث ولا يجوز للأمام أن يعطي أحداً ما لا يستحقه لهوى نفسه من قرابة بينهما
أو مودة ونحو ذلك فضلاً لأن يعطيه لأجل منفعة محرمة منه كعطية الخنثيين من الصبيان
أو ردان الأحرار والمماليك ونحوهم والبغايا والمغنين والمساخر ونحو ذلك أو إعطاء
مرافين من الكفران والمنجمين ونحوهم لكن يجوز بل يجب الإعطاء لتأليف من يحتاج
في تأنيب قلبه وإن كان هو لا يحمل له أخذ ذلك كما أباح الله تعالى في القرآن العطاء للمؤلفة
قويهن من الصدقات وكما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي المؤلفة قلوبهن من الفداء ونحوه
وهم السادة المطاعون في عشارهم كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعطي الأقرع بن
حابس سيد بني تميم وعيينة بن حصن سيد بني فزارة وزيد الخير الطائي سيد بني نهران
وعلقمة بن علاثة العامري سيد بني كلاب ومثل سادات قريش من الطلقاء كصفوان
بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام
وعدد كثير في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال بعث علي وهو باليمن
بذهبية في تربتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين أربعة نفر الأقرع بن حابس الخنظلي وعيينة بن حصن الفزاري وعلقمة بن علاثة
العامري ثم أحد بني كلاب وزيد الخير الطائي أحد بني نهران قال فغضبت قريش
والأنصار فقالوا يعطي صناديد نجد ويدرنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني إنما

فعلت ذلك لتألفهم فجاء رجل كثر الله فيه مشرف الوجنتين غائر العينين نائي الجبين
مخلوق الرأس فقال اتق الله يا محمد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن يطع الله ان
عصيته يأمنني اهل الارض ولا تأمنوني قال ثم ادبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في
تله ويرون أنه خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من ضئضئ هذا
يوما يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون اهل الاسلام ويدعون اهل الاوثان
يمرقون من الاسلام كما يمرق السم من الرمية اثنى ادركتهم لا قتلتهم قتل عاد وعن
إفح بن خديج رضي الله عنه قال أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أباسفيان بن
حرب وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس كل انسان منهم مائة من
الابل وأعطى عباس بن مرادس دون ذلك فقال عباس بن مرادس

أجمع ل نهى ونهب العيب * مدين عينة والاقرع

وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرادس في المجمع

وما كنت دون امرء منها * ومن يخفض اليوم لا يرفع

قال فأنتم له رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة رواء مسلم والعبيد اسم فرس له وانؤلفة
فلو بهم نوعان كافر ومسلم قال كافر اما ان ترجي بعطيته منفعة كاسلامه أو دفع مضرتة اذالم
بندفع الا بذلك والمسلم المطاع يرجي بعطيته المنفعة أيضا كحسن اسلامه أو اسلام نظيره أو
جباية المال من لا يعطيه الا خوف أو لكاية في المد أو كف ضرره عن المسلمين اذالم
ينكف الا بذلك وهذا النوع من العطاء وان كان ظاهرا اعطاء الرؤساء وترك الضعفاء
كما يفعل الملوك فالاعمال بالنيات فاذا كان القصد بذلك مصالحة الدين وهداه كان من
جنس عطاء النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وان كان المقصود ائمة لموفي الارض والفساد
كان من جنس عطاء فرعون وانما ينكره ذوو الدين الفاسد كذي الخويصرة الذي
أنكره على النبي صلى الله عليه وسلم حتى قال فيه ما قال وكذلك حزبه الخوارج أنكروا على
أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ما قصد به المصالحة من التحكيم ومحو اسمه وما تركه من
سبي نساء المسلمين وصبيانهم وهو لأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم لان معهم ديننا

فاسد الا يصلح به دنيا ولا آخرة وكثيرا ما يشتبه الورع الفاسد بالحين والبخل فان كلاهما فيه ترك فيشتبه ترك الفساد لخشية الله تعالى بترك ما يؤمر به من الجهاد والنفقة جينا وبخلا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم شرماني المرء شح هالع وجبن خالع قال الترمذي حديث صحيح وكذلك قد يترك الانسان العمل ظنا أو اظهار انه ورع وانما هو كبر وارادة للعلو وقول النبي صلى الله عليه وسلم اتما الاعمال بالنيات كلمة جامعة كاملة فان النية للعمل كالروح للجسد والافكل واحد من الساجدة لله والساجدة للشمس والقمر قد وضع جبهة على الارض فصورتهما واحدة ثم هذا أقرب الخلق الى الله تعالى وهذا أبعد الخلق عن الله وقد قال الله تعالى وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة وفي الاثر افضل الايمان السحاحة والصبر فلا يتم رعاية الخلق وسياسةهم الا بالجود الذي هو العطاء والتجدة التي هي الشجاعة بل لا يصلح الدين والدنيا الا بذلك ولهذا كان من لا يقيمهما سلبه الامر ونقله الى غيره كما قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قيل لكم افرءوا في سبيل الله اناقاتم الى الارض ارضينم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل الا نفرءوا بعدكم عذابا اليما ويستبدل قوم غيركم ولا تضره شيئا والله على كل شيء قدير وقل تعالى ها ائتكم هؤلاء تدعون لتنفقوا في سبيل الله فمنكم من يحل ومن يحل فانما يحل عن نفسه والله الغني وانتم الفقراء وان تولوا يستبدل قوم غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم وقد قال الله تعالى لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقتلوا وكلا وعد الله الحسنى فعاق الامر بلا نفاق الذي هو السحابة والقتل الذي هو الشجاعة وكذلك قال تعالى في غير موضع وجاهدوا في سبيل الله يأمواكم وأنفسكم وبين أن البخل من الكبار في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخولون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة وفي قوله والذين يكنزون الذهب والنضرة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعذاب أليم الآية وكذلك الحين في مثل قوله تعالى ومن يؤلم يومئذ ذرية الامم تحرق القتال أو متحيزا الى فئة فقدباء بنضب من الله وماؤه جهنم وبئس المصير وفي قوله تعالى ويحلفون بالله أنهم

لنكم وما هم منكم واكثرهم قوم يفرقون وهو كثير في الكتاب والسنة وهذا
اتفق عليه اهل الارض حتى انهم يقولون في الامثال العامة لا طعنة ولا جفنة ويقولون
لا فارس الخيل ولا وجه العرب لكن افترق الناس هنا ثلاث فرق فريق غلب عليهم حب
العلم في الارض والفساد فلم ينظروا في عاقبة المعاد ورأوا أن السلطان لا يقوم الا بعطاء
وقد لا يتأتى العطاء الا باستخراج أموال من غير حلها فصاروا نهابين وهابين وهؤلاء
يقولون لا يمكن أن يتولى على الناس الامن يأكل ويطعم فانه اذا تولى العفيف الذي لا يأكل
ولا يطعم سخط عليه الرؤساء وعزلوه ان لم يضره وفي نفسه وماله وهؤلاء نظروا في
عاجل دنياهم وأهمسوا الآجل من دنياهم وآخرتهم فعاقبهم عاقبة رديشة في الدنيا
والآخرة ان لم يحصل لهم ما يصالح عاقبتهم من توبة ونحوها وفريق عندهم خوف من الله
تعالى ودين يمنهم عما يعتقدونه قبيحا من ظلم الخلق وفعل المحارم فهذا أحسن
واجب لكن قد يعتقدون مع ذلك أن السياسة لا تتم الا بما يفعله أولئك من الحراء
فيستعمون ويمنعون عنها بطلاقا وربما كان في نفوسهم حين أو بخل أو ضيق خلق عاصده
لمسمعهم من الدين فيقومون أحيانا في ترك واجب يكون تركه أضر عليهم من بعض
المحرّمات أو يقومون في النهي عن واجب يكون النهي عنه من الصلوات عن سبيل الله وقد
يكونون متأولين وربما اعتقدوا ان انكار ذلك واجب ولا يتم الا بالقتال فيقاتلون
المسلمين كما فعلت الخوارج فهؤلاء لا تصالح بهم الدنيا ولا الدين الكامل لكن قد يصلح
بهم كثير من أنواع الدين وبعض أمور الدنيا وقد يعني عنهم فيما اجتهدوا فيه فحطوا
ويغفر لهم قصورهم وقد يكونون من الاخسر بن أعمى لا الذين ضل سعيهم في الحياة
الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا وهذه طريقة من لا يأخذ لنفسه ولا يعطي غيره ولا
يرى أنه يتألف الناس من الكبار والعجّار لا بمال ولا بشفعة ويرى ان اعطاء أمواله قلوبهم
من نوع الجور والعطاء المحرم الفريق الثالث الامّة الوسط وهم هل دين محمد صلى الله
عليه وسلم وخلفاؤه على عامة الناس وخاصتهم الى يوم القيامة وهو اتفاق المال والمنافع للناس
وان كانوا رؤساء بحسب الحاجة الى صلاح الاحوال ولاقامة الدين والدنيا التي يحتاج اليها

لدين وعفته في نفسه فلا يأخذ ما لا يستحقه فيجمعون بين التقوى والاحسان ان الله مع
الذين اتقوا والذين هم محسنون ولا تتم السياسة الدينية الا بهذا ولا يصالح الدين والدنيا الا
بهذه الطريقة وهذا هو الذي يطعم الناس ما يحتاجون الي طعامه ولا يأكل هو الا الحلال
فبما ان هذا يكفيه من الاتفاق اقل مما يحتاج اليه الاولون فان الذي يأخذ لنفسه تطمع فيه
النفوس ما لا تطمع في العفيف ويصالح به الناس في دينهم ما لا يصلحون بالثاني فان العفة مع
بقرة تقوى حرمة الدين وفي الصحيحين عن أبي سفيان بن حرب أن هرقل ملك الروم
قال لعن النبي صلى الله عليه وسلم إذا يأمركم قال يأمرنا بالصلاة والصدق والعفاف والصلة
وفي لآثر ان الله أوحى الي ابراهيم الخليل عليه السلام يا ابراهيم أتدري لم آخذتك خليلاً
لاني رأيت العطاء أحب اليك من الاخذ وهذا الذي ذكر ذكرناه في الرزق والعطاء الذي
هو اسخا وبذل المنافع نظيره في الصبر والغضب الذي هو الشجاعة ودفع المضار وان الناس
ثلاثة أقسام قسم يغضبون لنفوسهم ولربهم وقسم لا يغضبون لنفوسهم ولا لربهم والثالث
وهو "وسط" أن يغضب لربه لا لنفسه كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت
ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده خادماً ولا امرأة ولا دابة ولا شيئاً قط
لأن يجاهد في سبيل الله ولا يبل منه شيء فانتقم لنفسه قط الا أن تنتهك حرمة الله فإذا
نتهكت حرمة الله لم يقم غضبه شيء حتى ينتقم لله فاما من يغضب لنفسه لا لربه أو يأخذ
نفسه ولا يطغي غيره فهذا القسم الرابع شر الخلق لا يصالح بهم دين ولا دنيا كما أن
الصالحين أرباب السياسة الكاملة هم الذين قاموا بالواجبات وتركوا المحرمات وهم
الذين يعصون ما يصالح الدين بعطائه ولا يأخذون الا ما يباح لهم ويغضبون لربهم اذا
نتهكت محارمه ويعفون عن خطيئتهم وهذه أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم
في دينه ودنياه وهي أكمل الأمور وكلما كان إليها أقرب كان أفضل فليجتهد المسلم في
التقرب إليها بجهده ويستغفر الله بعد ذلك من ذنوبه وأوتقصيره بعد أن يعرف كمال ما بعث الله
تعالى به محمد صلى الله عليه وسلم من الدين فهذا في قول الله سبحانه وتعالى ان الله يأمركم
أن تؤدوا الامانات الي أهليها والله أعلم

﴿فصل﴾ وأما قوله تعالى وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل فإن الحكم بين الناس يكون في الحدود والحقوق وهما قسمان فالقسم الأول الحدود والحقوق التي ليست لقوم معينين بل منفعتهما المطلق للمسلمين أو نوع منهم وكلهم محتاج إليها وتسمى حدود الله وحقوق الله مثل حد قطاع الطريق والسراق والزناة ونحوهم ومثل الحكم في الأمور السلطانية والوقوف والوصايا التي ليست لمعين فهذه من أهم أمور الولايات ولهذا قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا بد للناس من إمارة بررة كانت أو فاجرة فقليل يأمر المؤمنين بهذه البرة قد عرفناها فبالفاجرة فقال يقام بها الحدود وتأمين بها السبل وبمجاهدة العدو ويقسم بها في . وهذا القسم يجب على الولاية بالبحث عنه وإقامته من غير دعوى أحد به . وكذلك تقام الشهادة فيه من غير دعوى أحد به وإن كان الفقهاء قد اختلفوا في قطع يد السارق هل يقتصر إلى مطالبة المسروق بماله على قوانين في مذهب أحمد وغيره لكنهم يتفقون على أنه لا يحتاج إلى مطالبة المسروق بالحد بل اشترط بعضهم المطالبة بالماله ليكون للسارق فيه شبهة وهذا القسم يجب إقامته على الشريف والوضيع والفقير والضعيف ولا يخل تعطيله لا بشفاعته ولا بهدية ولا بغيرها ولا يخل الشفاعة فيه ومن عهده لذلك وهو قادر على إقامته فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرف ولا عدلا وهو ممن اشترى بآيات الله ثمنا قليلا روى أبو داود في سننه عن عبد الله بن شبيب رضي الله عنهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ومن قل في مسلم دين ما ليس فيه حبس في ردغة الخبال حتى يخرج مما قل قبر يارسول الله وما ردغة الخبال قل عصارة أهل النار فذكرنا رضي الله عليه وسلم .

الحكام والشهداء والخصماء وهؤلاء أركان الحكم وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن قریشاً هم شأن الخزومية التي مرققت قتالوا من يكلم فيها رسول الله فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد قال يا أسامة أتشفع في حد من حدود الله إنما هلك بينو إسرائيل أنهم كانوا إذا مرقق فيهم الشريف تركوه وإذا مرقق فيهم الضعيف أقاموا عليه .

الحد والذي نفس محمد يده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها في هذه القصة
عبرة فإن أشرف بيت كان في قريش بطنان بنو مخزوم وبنو عبد مناف فلما وجب علي هذه
القطع بسرقتها التي هي جحود العارية علي قول بعض العلماء أو سرقة أخرى غير هذه علي
قول آخرين وكانت من أكابر القبائل وأشرف البيوت وشفع فيها حب رسول الله صلى
الله عليه وسلم أسامة غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنكر عليه دخوله فيما حرمه الله
وهو الشفاعة في الحدود ثم ضرب المثل بسيدة نساء العالمين وقدر أها الله من ذلك فقال
لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها وقدر وي أن هذه المرأة التي قطعت يدها
تابت وكانت تدخل بعد ذلك علي النبي صلى الله عليه وسلم في قضى حاجتها فقدر وي أن
السارق إذا تاب سبقت يده إلي الجنة وإن لم يتب سبقت يده إلي النار وروى مالك في الموطأ
أن جماعة أمسكوا الصالح فمروا إلي عثمان رضي الله عنه فتلثاهم الزبير فكلهم فيه فقالوا إذا
رفع إلي عثمان فاشفع فيه عنده فقال إذا باغت الحدود والساحنان فامن الله الشافع والمشفع
يعني الذي يقبل الشفاعة وكان صفوان بن أمية ناعما علي رداءه في مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فجاءه لص فسرقة فآخذه فأثب به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقطع يده
فقال يا رسول الله أعل ردا دثي تقطع يده أنا أهبه له قال فهل أقبل أن تأتيني به عفوت عنه
ثم قطع يده ورواه أهل السنن يعني صلى الله عليه وسلم أنك لو عفوت عنه قبل أن تأتيني به
لكن لما بعد أن رفع إلي فلا يجوز تعطيل الحد لا بعفو ولا بشفاعة ولا هبة ولا غير ذلك
ولهذا اتفق العلماء فيما أعلم علي أن قاطع الطريق واللص ونحوهما إذا رفعوا إلي ولي الأمر
سمتوا به بعد ذلك لم يسقط الحد عنهم بل يجب إقامته وإن تابوا فإن كانوا صادقين في التوبة
كان الحد كفارة لهم وكان تمكينهم من ذلك من تمام التوبة بمنزلة رد الحقوق إلي أهلها
والتمكن من استيفاء التصاص في حقوق الآدميين وأصل هذا في قول الله تعالى من
يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وكان الله
علي كل شيء مقبلا فان الشفاعة أمانة الطالب حتي يصير معه شفاعا بعد أن كان وترا فان
أعنته علي بر وتقوى كانت شفاعة حسنة وإن أعنته علي اثم وعدوان كانت شفاعة سيئة

والبر ما أمرت به والاثم ما نهيت عنه وإن كانوا كاذبين فإن الله لا يهدي كيد الخائنين وقد قال الله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم فاستثنى التائبين قبل القدرة عليهم فقط فالتائب بعد القدرة عليه باق فيمن وجب عليه الحد للعموم والمفهوم والتحليل هذا إذا كان قد ثبت بالبينّة فما إذا كان باقرار وجماع قرا بالذنب تائباً فهذا فيه نزاع مذكور في غير هذا الموضع وظاهر مذهب أحمد أنه لا يجب إقامة الحد في مثل هذه الصورة بل إن طلب إقامة الحد عليه أقيم وإن ذهب لم يقيم عليه حد وعلى هذا حمل حديث ما عزم بن مالك لما قال فيها لا تركتموه وحديث الذي قال أصبت حداً فأقامه على مع آثار آخر وفي سنن أبي داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما باغى من حد فقد وجب وفي سنن النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حد يعمل به في الأرض خير لاهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً وهذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق والخوف من العدو كما دل عليه الكتاب والسنة فإذا أقيمت الحدود ظهرت طاعة الله ونقصت معصية الله تعالى فحصل الرزق والنصر ولا يجوز أن يؤخذ من الزاني والسارق أو الشارب أو قاطع الطريق ونحوهم مال يعطل به الحد لا ليت المال ولا ليرم وهذا المال المأخوذ تعطيل الحد سحت خيث وإذا فعل وفي الأمر ذلك فقد جمع فسادين عظيمين أحدهما تعطيل الحد والثاني أكل السحت فترك الواجب وفعل المحرم قال الله تعالى ولا ينهاهم الربانيون والاحبار عن قولهم "لا ثم وأكفهم السحت لبئس ما كانوا يصنعون وقال تعالى عن اليهود سماعون للكذب أكاون للسحت لانهم كانوا يأكلون السحت من الرشوة التي تسمى البرطيل وتسمى أحياناً الهدية وغيرها ومتى أكل السحت وفي الأمر احتاج أن يسمع الكذب من شهادة الزور وغيرها وقد نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشى والرائش الواسطة التي يتشي بينهما رواق

أهل السنن وفي الصحيحين أن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما
يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله فقال صاحبه وكان أفعه منه نعم يا رسول الله اقض بيننا
بكتاب الله وأذن لي فقال قل فقال ان ابني كان عسيفا في أهل هذا يعني أجيرا فزنا بأمرأته
فاقتديت منه بمائة شاة وخادم واني سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني ان علي ابني جلد
مائة وتغريب عام وان علي امرأة هذا الرجم فقال والذي نفسي بيده لا قضين بينكما
بكتاب الله المائة والخادم ورد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وأغد يا أنيس على
امرأة هذا فاسألهما فان اعترفت فارجهما فسالها فاعترفت فرجهما ففي هذا الحديث أنه لما
بذل عن المذنب هذا المال لدفع الحد عنه أمر النبي صلى الله عليه وسلم برد المال إلى
صاحبه وأمر بإقامة الحد ونميا أخذ المال للمساكين من المجاهدين والفقراء وغيرهم وقد
أجمع المسلمون على أن تعطيل الحد بمال يؤخذ أو غيره لا يجوز وأجمعوا على ان المال
الناخوذ من الزاني والسارق والشارب والمحارب وقاطع الطريق ونحو ذلك لتعطيل الحد
مال سحت خيث وكثير مما يوجد من فساد أمور الناس إنما هو لتعطيل الحد بمال أو
جاء وهذا من أكبر الأسباب في فساد أهلي البلاد والقرى والامصار من الاعراب
والتركان والأكبراد واللاحين وأهل الأهواء كقيس ويمن وأهل الحاضرة
من رؤساء الناس وأعيانهم وفقراءهم وأمرأاء الناس ومقدميهم وجندهم وهو سبب
سقوط حرمة المتولي وسقوط قدره من القلوب وانحلال أمره فانه اذا ارتضى وتبرطل
على تعطيل حد ضعف نفسه أن يقيم حدا آخر وصار من جنس اليهود والملعونين وأصل
البرطيل هو الحجر المستطيل سميت به الرشوة لأنها تاقم المرتضى عن التكلم بالحق كما
يلقنه الحجر الطويل كما قد جاء في الأثر اذا حدثت الرشوة من الباب خرجت الأمانة من
الكوة وكذلك اذا أخذ مال للدولة على ذلك مثل هذا السحت الذي يسمى التآديات ألا
تري ان الاعراب المفسدين اذا أخذوا بعض الناس ثم جاؤا إلى ولي الأمر فقادوا إليه
خيالا يقدمون له أو غيرها كيف يقوى طمعهم في الفساد وتكسر حرمة الولاية والسلطنة
وتفسد الرعية وكذلك الفلاحون وغيرهم وكذلك شارب الخمر اذا أخذ فدفع بعض

نماله كيف يطمع الخمارون فيرجون اذا أمسكوا أن يقتدوا ببعض أموالهم فيأخذها ذلك
الوالي سحتا لا يبارك فيها والفساد قائم وكذلك ذوو الجاه اذا حووا أحدا أن يقام عليه
الحد مثل أن يرتكب بعض الفلاحين جريمة ثم يأوى الى نائب السلطان أو أمير فيحتسب
على الله ورسوله فيكون ذلك الذي حماه ممن لعنه الله ورسوله فقد روى مسلم في صحيحه
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من
أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فكل من آوى محدثاً من هؤلاء المحذنين فقد لعنه الله
ورسوله واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ان من حالت شفاعته دون حد من
حدود الله فقد ضاد الله في حكمه فكيف بمن منع الحدود بقدرته ويده واعتاض عن
المجرمين بسحت من المال يأخذه لاسيما الحدود على سكان البر فان من أعظم فسادهم
حماية المعتدين منهم بجاه أو مال سواء كان المال المأخوذ ليت المال أو للوالي سرا أو
علانية فذلك جميعه محرم باجماع المسلمين وهو مثل تضمين الخانات والخمر فان من مكن
من ذلك أو أعان أحدا عليه بمال يأخذه فهم من جنس واحد والمال المأخوذ على هذا
شبيه بما يؤخذ من مهر البني وحلوان الكاهن وثمان الكلب وأجرة المتوسط في الحرام
الذي يسمى القواد قال النبي صلى الله عليه وسلم ثمن الكلب خيث ومهر البني خيث
وحلوان الكاهن خيث رواء البخاري فمهر البني هو الذي يسمى جذور القحطاب وفي
معناه ما يعطاه المختون الصبيان من المماليك أو الاحرار على انفجور بهم وحلوان الكاهن
مثل حلاوة المنجم ونحوه على ما يخبرونه من الاخبار المبتسرة بزعمه ونحو ذلك وولى
الامر اذا ترك انكار المنكرات واقامة الحدود دعائها بال يأخذه كان بمنزلة مقدم
الحرامية الذي يقاسم المحاريين على الاخذة وبمنزلة القواد الذي يأخذ ما يأخذه ليجمع
بين اثنين على فاحشة وكان حاله شبيها بحال عجوز السوء امرأة لوط التي كانت تدل الفجار
على ضيفه التي قال الله تعالى فيها فاتحيناه وأهلها الا امرأته كانت من الغابرين وقال تعالى
فأسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك انه مصيبها

ما أصابهم فعذب الله عجزا سوء القوادة بمثل ما عذب قوم السوء الذين كانوا يعملون
 الحيات وهذا لأن هذا جميعه أخذ مال الإطاعة على الأثم والعدوان وولي الأمر انما نصب
 ليأمر بالمعروف وينهي عن المنكر وهذا هو مقصود الولاية فإذا كان الوالي يمكن من
 المنكر بمال يأخذه كان قد أتى بضد المقصود مثل من نصبته ليعينك على عدوك فاعان
 عدوك عليك وبمنزلة من أخذ مالا ليجاهد به في سبيل الله فقاتل به المسلمون يوضح ذلك أن
 صلاح العباد والبلاد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فان صلاح المعاش والعباد في طاعة
 الله ورسوله ولا يتم ذلك الا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وبه صارت هذه الامة خير
 أمة أخرجت للناس قال الله تعالى كنتم خيرا أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون
 عن المنكر وقال تعالى ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن
 المنكر وقال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون
 عن المنكر وقال تعالى عن بني اسرائيل كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا
 يفعلون وقال تعالى فلما نسوا ما ذكروا به أنجينا الذين ينهون عن السوء وأخذنا الذين
 ظلموا بعذاب بئس بما كانوا يفسقون فاخبر الله تعالى أن العذاب لما نزل نجي الذين
 ينهون عن السيئات وأخذ الظالمين بالعذاب الشديد وفي الحديث الثابت أن أبا بكر
 الصديق رضي الله عنه خطب الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أيها الناس
 انكم تقرأون هذه الآية وتضعونها على غير موضعها يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم
 لا يضركم من ضل اذا اهتديتم واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الناس
 اذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه وفي حديث آخر ان المعصية اذا
 أخفيت لم تضر إلا صاحبها ولكن اذا ظهرت فلم تضر ضرت العامة وهذا القسم الذي
 ذكرناه من الحكم في حدود الله وحقوقه ومقصوده الا كبر هو الأمر بالمعروف والنهي
 عن المنكر فالأمر بالمعروف مثل الصلاة والزكاة والصيام والحج والصدق والامانة وبر
 الوالدين وصلة الارحام وحسن العشرة مع الاهل والجيران ونحو ذلك فالواجب على
 ولي الأمر أن يأمر بالصلوات المكتوبات جميع من يقدر على أمره ويعاقب التارك باجماع

